

نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. حسين رحيم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط، الجزائر.

Résumé	ملخص
En considérant le rôle primordial que jouent les petites et moyennes entreprises dans les économies contemporaines, et vu sa fragilité pour faire face à la concurrence, qui est de plus en plus accrue, plusieurs systèmes d'appui ont été développés dans les différents pays, dont le système d'incubateurs d'entre-prises innovantes. Quel est le contenu de ce système? Et comment peut-on en bénéficier d'une manière efficace ?	بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، تم تطوير عدد من أنظمة الدعم في مختلف البلدان. ولعل من أبرز هذه الأنظمة نظام حاضنات الأعمال التقنية. فما هو محتوى هذا النظام؟ وكيف يمكن الاستفادة منه في دعم اقتصادياتنا بكيفية فعالة؟

مقدمة

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية نمطا جديدا في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وحلول اقتصاد المعرفة، كمصدر للثروة، محل اقتصاد العضلات ورأس المال من جهة أخرى.

إن هذا التحول أعطى دفعا أكبر لمجهودات البحث العلمي والتجديد التكنولوجي على المستويين الكلي والجزئي، وقد تركز ذلك من خلال دعم أنظمة الابتكار الوطنية وتشجيع مراكز تجديد وطنية وجهوية، وكذا مضاعفة التخصيصات الموجهة لموازنات البحث والتطوير على مستوى المؤسسات.

وحيث إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بوجه عام بالهشاشة، وتفتقر إلى الموارد اللازمة (البشرية والمالية) لاكتساب التكنولوجيا (اقتناء أو إنتاجا) بما يسمح لها بمواكبة هذه التحولات، كان لزاما على مختلف الدول إحاطتها بعناية خاصة، وذلك من خلال إقامة شبكات دعم (réseaux d'appui) أخذت عدة صور أبرزها نظم حاضنات الأعمال.

1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تشريع إلى آخر. ولقد استقى المشرع الجزائري تعريفه لهذه المؤسسات من التعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في أبريل 1996. ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري في الجدول التالي¹:

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة (micro-entreprise)	1 - 9	> 20 مليون دج	> 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة (petite entreprise)	10 - 49	> 200 مليون دج	> 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة (moyenne entreprise)	50 - 250	200 مليون - 2 مليار دج	100-500 مليون دج

ومهما يكن حجم المبالغ المعتبرة، سواء بالنسبة لرقم الأعمال أو بالنسبة لمجموع الميزانية، فإن ثمة خصائص تميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسة الكبيرة، تتمثل أساسا في:

- محدودية الانتشار الجغرافي، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية؛
- ضالة حجم رأس المال الأساسي والعامل، وهو ما يعني بدوره ضالة حجم التمويل المطلوب؛
- مستوى متدني أو متوسط من التقنية، ومن الكفاءات البشرية المطلوبة؛
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود؛
- نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات؛
- اعتماد الخبرة والتقدير الشخصي وعلى استراتيجية رد الفعل أكثر من الاعتماد على خطة استراتيجية مستقرة، رسمية وصریحة.

2 - موقع م.ص.م في الاقتصاد

تمثل المؤسسات والصناعات الصغيرة* والمتوسطة النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان، بما فيها الصناعية. ففي الولايات المتحدة نفسها، وهي البلد الذي يقود الاقتصاد العالمي، نجد أن حوالي 90% من المؤسسات توظف نحو 30 عاملا، وحوالي

* تضم المؤسسات الصغيرة في استعمالنا، في هذا البحث، ما يسمى بالمؤسسات المصغرة.

نصف القوى العاملة فيها موظف من قبل مؤسسات تسير بنحو 500 عامل و37% من هذه المؤسسات تقوم بعملية التصدير، وحوالي ربع كافة المؤسسات المصدرة، يوظف كل منها نحو مائة فرد².

وللاشارة فإن الولايات المتحدة أصدرت قانون الأعمال الصغيرة منذ بداية الخمسينيات، وهو ما يزال ساري المفعول إلى الآن. كما أن الإحصائيات تشير إلى أنها تتوفر على 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة. كما أسفرت إحصائيات أجريت في 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة في دول الاتحاد الأوروبي، يشغل 99.8% منها أقل من 250 أجير، وتساهم في تشغيل 66.52% من اليد العاملة وتحقق نسبة 85.64% من رقم الأعمال الإجمالي³.

وفي الجزائر، ومع بداية التسعينيات، كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا أساسا من المؤسسات الصناعية العمومية، حيث كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، أما 20% المتبقية فهي عبارة عن صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME-PMI) تابعة للقطاع الخاص⁴. وفي السنوات الأخيرة برز الاهتمام بقطاع الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى أنه أنشئت مع مطلع التسعينيات (جويلية 1993) وزارة خاصة بها.

وحسب دراسة للديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع إدارة الضرائب أجريت في أكتوبر 2000⁵ فإن 62000 مؤسسة أنشئت ما بين 1995 و 2000. وقبل 1995 لم يكن هناك سوى 29000 مؤسسة، وهو ما يمثل 46.829% من مجموع الأنشطة الموجودة. غير أن معظم تلك المؤسسات يتركز في قطاع الخدمات كالتجارة والمواصلات والاتصالات، إضافة إلى قطاع الأشغال العمومية والبناء.

ومما أبرزته هذه الدراسة التحول إلى القطاع الخاص. فمن ضمن المؤسسات المنشأة، خلال نفس الفترة، نجد 2963 مؤسسة، وهو ما يمثل 4.74%، تابعة للقطاع العام مقابل 58884 مؤسسة، أي 94.25%، تابعة للقطاع الخاص.

ورغم كل النوايا والجهود لتنشيط قطاع الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذا القطاع ما يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود. كما أن العدد الموجود من هذه المؤسسات، وهو 200 ألف مؤسسة نظريا، يظل بعيدا عن العدد المطلوب. كما تجدر الإشارة إلى أن 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها منذ أقل من خمس سنوات فقط، و30% من المتبقي أنشئ منذ عشر سنوات⁶.

3- واقع التجديد التكنولوجي وعلاقته بقطاع البحث العلمي

لقد أصبحت المصانع في البلدان الصناعية تعتمد أكثر فأكثر على الأنظمة الرقمية القائمة على المعرفة والمهارات (le savoir et le savoir-faire). وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تشكل 80 % من اقتصاديات العالم، بينما الـ 20 % المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية، والعكس صحيح بالنسبة إلى الدول النامية. ففي مجال إنتاج الحاسب الآلي مثلا نجد أن 70 % من التكلفة ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار، بينما لا نجد سوى 12 % هي نفقة الأيدي العاملة⁷.

وعلى مستوى البحث العلمي فإن المؤشرات تدل أن نسبته لا تتجاوز 0.6 % من الناتج الوطني في معظم الدول العربية، في حين تصل هذه النسبة في الدول الغربية إلى 3.5 %. أما بالمبالغ فإن موازنة البحث والتطوير لشركة ميكروسوفت لوحدها، والمقدرة بـ 5 مليارات دولار، يفوق بأضعاف مضاعفة الإنفاق العربي السنوي على البحث العلمي⁸. ومن الملاحظ أن ما تنفقه الدول الصناعية على البحث والتطوير يفوق بكثير ما تنفقه على التعليم العالي، والعكس تماما بالنسبة للدول العربية.

وبتحليل مقارن أيضا نأخذ مؤشرين على مستوى هياكل البحث العلمي وهما: مراكز البحث وعدد الباحثين. ففيما يبلغ عدد مراكز البحوث على المستوى العربي 600 مركز، معظمها في الجامعات، وذات حجم متواضع، يبلغ عدد المراكز البحثية المتقدمة في فرنسا وحدها 1500 مركز. وفي حين لا يتجاوز عدد الباحثين العرب جميعا 19000 باحث، فإن عدد الباحثين الفرنسيين وحدهم يصل 31000 باحث، ويصل عدد الباحثين الأمريكيين 400 000 باحث⁹.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب تلك المراكز الوطنية، أو الجهوية، للتجديد تكون مرتبطة بالقطاع الصناعي بصورة مباشرة. وأن أغلب هذه المراكز أدت إلى أصلا من طرف باحثين جامعيين، أو أنه محتضن من قبل مخابر بحث جامعية. وعلى سبيل المثال تشير إلى المركز الكندي للتجديد (CIC) الذي اعتمد في عام 1981 كهيئة مستقلة، ولكن انطلاقته الأولى كانت في عام 1976 في إطار برنامج بحث جامعي (university of waterloo). ومنذ إنشائه قدم هذا المركز مساعدة لـ 70 000 مخترع ومؤسسة كندية أنتجت حوالي 13000 منتج جديد¹⁰.

وفي فرنسا هناك عدة مراكز جهوية للتجديد ونقل التكنولوجيا (critt)، تهتم بمختلف المجالات الصناعية: كالصناعات الكيماوية، الخشب، الفلاحة الغذائية، والموارد الفلاحية،.. وغيرها. ولقد وضعت الحكومة الفرنسية الصناعات الصغيرة والناشئة موضع الأولوية، سواء من جانب الرعاية والدعم أو من جانب التسهيلات التمويلية، خاصة منها المؤسسات ذات الطابع التجديدي. فمثلا في عام 1999 أعلنت وزارة التربية الوطنية والبحث والتكنولوجيا عن مسابقة وطنية خاصة بمساعدة إنشاء مؤسسات

التكنولوجيات المجددة (entreprises de technologies innovantes) وذلك من خلال منح أصحاب هذه المشاريع المرافقة والدعم الضروريين. وقد كانت خاصية التجديد والتكنولوجيا شرطاً رئيسياً لقبول ترشيح المشروع. وإلى جانب ما تستفيد منه المشاريع المقبولة من الدعم والرافقة، يستفيد الناجحون الخمسة الأوائل من مكافآت نقدية خاصة¹¹.

والجدير ملاحظته في هذا الصدد هو أن القطاع الخاص يلعب دوراً أساسياً في بناء القدرات التكنولوجية في البلدان الصناعية، بعكس البلدان العربية التي ما تزال تعول على الإنفاق العمومي في تمويل مشاريع البحث والتطوير. ففي الولايات المتحدة نجد أن 80% من الإنفاق يتم من قبل مؤسسات القطاع الخاص، وفي اليابان نجد أن الصناعة تدفق على البحث والتطوير 73% من مجمل الإنفاق، وفي الاتحاد الأوروبي تدفق الصناعات الخاصة ما نسبته 53% من مجمل الإنفاق على البحث والتطوير¹².

ومن ناحية أخرى، لم يعد نشاط البحث والتطوير حكراً على المؤسسات الكبيرة، بل أصبحنا نشهد نشوء مؤسسات صغيرة مجددة تعتمد على التكنولوجيا كـرأس مال رئيسي فيها. وهي ما يطلق عليه مؤسسات الجيل الثالث. ويقصد بها تلك المنبثقة عن الثورة الإلكترونية.

أما في الجزائر، فيعتبر الانقسام (dichotomie) بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده الاقتصاد الوطني من أهم معوقات التنمية التي يجب التصدي لها وإيجاد الإجراءات العملية لتدراكها. فكل الدول الصناعية إنما تقدمت بالمزاوجة بين هذين القطاعين، من خلال استراتيجية تعاون وتكامل.

وعلى الرغم مما تم تحقيقه بفضل المخطط الخماسي 1998-2002، والذي يعد تطبيقاً للقانون 98-11 المؤرخ في 22/8/1998 والمحدد للإطار التنظيمي والمؤسسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، خاصة من حيث تكوين قاعدة بحث على مستوى مخابر ومراكز البحث العمومي، يجدر بنا أن نتساءل عن المستوى الذي تم تحقيقه ميدانياً من الأهداف المسطرة. وعلى كل، ونحن هنا لسنا بصدد التقويم، ينبغي أن تستمر هذه الجهود من طرف السلطات العمومية، ولتكن المرحلة المقبلة هي مرحلة التزاوج بين القطاع البحثي والقطاع الصناعي، مع إشراك المؤسسات في مجال البحث والتطوير. ذلك أن البحث العمومي وحده لن يستطيع أن يحقق التسارع المطلوب. كما أنه إذا لم تستفد المؤسسات من مخرجات الجامعات ومراكز البحث المختلفة تصبح الموارد المخصصة لهذا الغرض غير ذات جدوى.

4- استراتيجية التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف استراتيجية التجديد التكنولوجي إلى دعم القدرات الفذية للمؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط، والتي من شأنها التأثير سلباً على قدرتها التنافسية. ولا يكون الهدف من التجديد دوماً تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت تواجه تهديدات جادة.

وتحتل استراتيجية التجديد مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك لأنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها. فبدون اعتماد استراتيجية تجديد فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال. كما أن استراتيجية التجديد التكنولوجي تعد أهم استراتيجيات التجديد.

ومن هنا فإن التجديد أضحى خياراً استراتيجياً لا مناص منه. وهو الأسيل إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ككل. والتجديد، في اعتقادنا، ينبغي أن يكون شاملاً، أي أن يشمل مختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات: التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد التنظيمي، التجديد في الموارد البشرية.. بمعنى أن يكون هناك تحديث ديناميكي للمؤسسة يساير التحول المتسارع في محيطها.

إن احتلال استراتيجيات التجديد مكان الصدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنما ينبع من طبيعة هذه المؤسسات ومحدودية مواردها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة. فمن خلال التجديد المستمر يمكن أن تضمن لنفسها مكاناً في السوق، بل وأن تصنع لنفسها سوقاً خاصة بها، وأن تخفض سعر التكلفة بما يضمن لها الاستمرار أمام مؤسسات كبيرة تعتمد أسلوب اقتصاديات الحجم.

فالتجديد إذن هو الخيار الاستراتيجي الأكثر ضماناً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فهي تندفع إليه باعتباره بديلاً لا غنى عنه. وتدلنا الدراسات أن أكثر من نصف الابتكارات في القرن العشرين هو نتاج مخترعين مستقلين ومؤسسات صغيرة الحجم¹³

وتتسم الموارد المالية المتطلبة للتجديد بأنها كبيرة وذات أمد طويل. ولذلك تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصاعب في الحصول عليها بالقدر المطلوب. فضلاً عما يكتنف هذه العملية من مخاطر، بسبب تعقيدات المحيط التكنولوجي وعدم التأكد من بلوغ النتائج المرغوبة كما سبق ذكره. ولذلك نجد أكثر المؤسسات المالية تستنكف عن تمويل مثل هذه المشروعات، أو على الأقل تتوخى الحذر الشديد فيها.

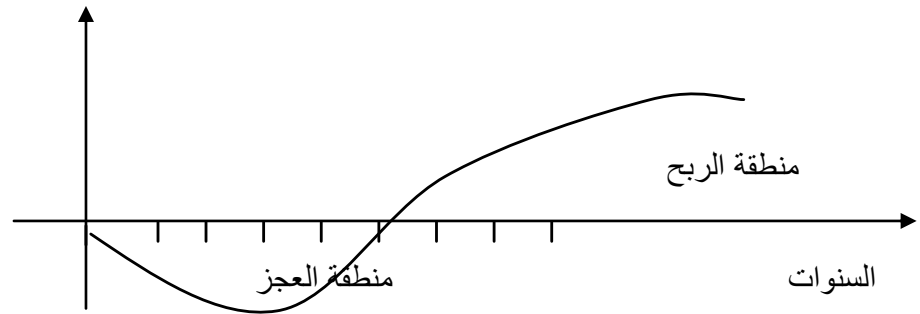
فمن حيث مخاطر نشاط التجديد، تشير بعض الدراسات إلى أن هناك حوالي عشر (1/10) مشروعات البحث والتطوير فقط تحظى بالنجاح التجاري، وحوالي نصف المؤسسات الصناعية التي باشرت برنامج تجديد لم تصل إلى تحقيق نشاط مربح¹⁴.

وتعتبر مرحلة التمويل أهم مرحلة في كل نشاط تجديدي. فحتى في المرحلة

السابقة لها، وهي مرحلة الأفكار المجددة، يظل حجم الموارد المالية المتاح، أو المتوقع، هو المتغير الحاسم في صياغة الأفكار. ذلك أن غياب رأس المال يترك الأفكار مجرد خيال. كما أن فترة استرداد الأموال قد تمتد إلى عدة سنوات، ولا يمكن ضبطها في أغلب الحالات، وهو ما يقتضي أن تكون المؤسسة قادرة على تحمل تكاليف فترة العجز الممتدة من نقطة بداية التجديد إلى نقطة بداية الأرباح. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 1 : يبين منحنى تكاليف وإيرادات نشاط التجديد

النتائج



وحيث إن النشاط التجديدي محفوف بالمخاطر، كما أسلفنا الذكر، فإن الممول له ينبغي أن يتصف بروح المخاطرة، أو أن يكون شريكا حقيقيا فيه. ولذلك يصبح لزاما البحث عن مصادر وآليات أخرى للتمويل خارج قطاع البنوك. كما إن على الدولة أن يكون لها سياسة فعالة في هذا المجال، وأن تتدخل كضامن أو كمولد في حالة شح المصادر الأخرى من غير القروض المصرفية.

ونعتقد أن ما ينبغي التركيز عليه بدرجة أكبر، في مجال الاسعي نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي، فضلا عن التمويل، هو الاستفادة من الخبرة والتقنية. ولا فائدة من منح المستثمر الأجنبي مزايا وتحفيزات دون الاستفادة منه فيما يخدم التنمية على المدى الطويل. ونركز هنا على وجه الخصوص على مسألة نقل التكنولوجيا، والاستفادة منه في إرساء قواعد نظام وطني للتجديد (systeme national d'innovation)

وفي هذا الإطار يمكن طرح أسلوب التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر. إذ أن هذه الأخيرة تعد بديلا هاما لأسلوب التمويل المصرفي الذي يعتمد على القروض. وهي (أي هذه الشركات) تقوم، في الواقع، على أسلوب المشاركة. حيث إن المشارك يقدم تمويلا من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله. وهذا النوع من التمويل يناسب مشاريع التجديد.

ولا يقتصر دور شركات رأس المال المخاطر على تمويل الإنشاء فحسب

(financement de la création) بل يمتد أيضا إلى تمويل التجديد (financement de l'innovation)، وكذا تمويل التوسع والنمو، وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.

ومن المؤسف أن أكثر المؤسسات تفتقد إلى النظرة الاستراتيجية في التسيير. فنادرا ما تجد في الجزائر مؤسسة صغيرة أو متوسطة تتوفر على مخطط للتنمية (Plan de développement) بمعناه العلمي. كما أنها لا تخصص النسبة الكافية من أرباحها - أثناء عملية الاستغلال - لهذا المجال.

5 - نظم حاضنات الأعمال

إن نمو المؤسسة، خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها، يحتاج إلى حضانة، كالإنسان في مرحلة الطفولة. ذلك أنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية. ولذلك فإن كثيرا من المؤسسات يصيبه الفشل مبكرا، أي في مرحلة الطفولة (سنة أو سنتين) بسبب انعدام تلك الحضانة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار.

فعلى سبيل المثال، ضمن حوالي 200 000 مؤسسة تنشأ سنويا في فرنسا نجد ثلثها (1/3) يزول بعد ثلاث سنوات، ونصفها (1/2) بعد خمس سنوات. ومن هنا برزت أهمية التفكير في شبكات دعم "réseaux d'appui"، يستند إليها المقاول المبتدئ في السنوات الأولى لنشاطه¹⁵.

فحاضنات الأعمال هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة. ويمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاته (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين). ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة. غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى.

ومن هذا المنطلق ظل البحث حديثا عن سبل توطيد شبكة دعم وترقية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان، ومن أهم وأبرز هذه الآليات نظم حاضنات الأعمال¹⁶، وهي آلية تم العمل بها في العديد من البلدان، الصناعية منها والنامية، بما فيها البلدان العربية.

ويتضمن الدعم المطلوب تقديمه من هذه الشبكة مختلف الجوانب التي يحتاج إليها أي مشروع حديث: دراسات الجدوى، استشارات قانونية، دعم فني، دعم مالي، دعم إداري أو تسييري، دعم تسويقي.

وفي هذا الإطار نشير إلى ما قامت به وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فتح مركزين لدعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال

السنة الجارية (2002)، أحدهما في مدينة وهران بالغرب الجزائري والآخر في مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، وهو ما يعد حدثا بارزا بالنظر إلى الأهمية التي أصبح يحظى بها هذا القطاع في الجزائر¹⁷.

6- مهام حاضنة الأعمال

من مهام الحاضنة ما يلي:

- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل؛

- توفر للمؤسسات الصغيرة المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال مستقلة أو مشتركة وقاعة للمحول الهاتفي وقاعة لتجهيزات الاتصال الأخرى: الفاكس، التلكس، شبكة الربط المعلوماتي (الإنترنت)؛

- تقديم تمويل ميسر للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي؛

- إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين وكذا الموردين والأسواق المحتملة...؛

- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات و/أو تطويرها و كل ما يتعلق بتحسين الجودة؛

- إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة. وقد يكون هذا التدريب خاص ببعض الأعمال التقنية أو ببعض الأعمال الإدارية؛

- تقديم المساعدة الخاصة بالصيانة لمختلف التجهيزات الميكانيكية والإلكترونية وتزويدها بقطع الغيار المطلوبة أو بالقطع التي من شأنها أن تضيق كفاءة أكبر للتجهيزات المتاحة أو إرشاد المؤسسة المحتضنة بذلك وأماكن تواجد مثل هذه القطع وأنواعها وأسعارها...

ويميز بعض الخبراء بين ثلاثة أنواع، أو أجيال، من الحاضنات¹⁸:

- حاضنات التقنية الأساسية أو حاضنات الجيل الأول. وهي المصممة لمساندة الشركات التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كرأس مالها الأكبر. ومن أمثلة ذلك الحواسيب والمكونات الإلكترونية والعدسات الخاصة، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صنعها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة. وتكون هذه الحاضنات بالقرب من الجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية. والغاية من ذلك حث الأساتذة وتشجيع الأبحاث التي يقومون بها.

- حاضنات الجيل الثاني فهي التي قا عدتها تقليدية. وهي تضم الشركات المعتبرة تقليدية كالشركات الزراعية-الصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية، الخ. وهي مرتبطة مع الدوائر والهيئات مثل البلديات والحكومة المحلية والجمعيات التجارية والصناعية والغرف التجارية. كما أنها تتسلم التأييد والدعم من مراكز الأبحاث والمدارس الفنية.

- أما حاضنات الجيل الثالث فهي عبارة عن "مراكز تجديد". وهي مساحات مستهدفة للشركات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات الفنية والاستشارية وأنواع أخرى من الخدمات الخاصة.

7- هيكل حاضنة الأعمال

مما سبق ندرك أن حاضنة الأعمال هي مؤسسة متخصصة، موجهة لدعم قطاع محدد من الأنشطة الصناعية. وهي تتواجد حيث يتواجد استثمار، أو مبادرات استثمارية. ولا معنى لها خارج هذا الإطار. فبدون وجود استثمار لا مجال للحديث عن حاضنات الأعمال.

فيمكن للحاضنة أن تكون مخبرا، أو مجموعة مخابر، بحث جامعية. كما يمكنها أن تكون شبه منطقة نشاط، أو تحتل جزءا من منطقة صناعية يضم مجموعة من المؤسسات الصغيرة المحتضنة. حيث تمنح الحاضنة لتلك المؤسسات مجموعة من الخدمات المشتركة. ولذلك فإن المؤسسات المحتضنة ينبغي أن تكون ذات أنشطة متجانسة أو ربما متكاملة كما أسلفنا الذكر.

وفي هذا الصدد نذبه إلى الدور المنتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات الجزائرية منذ حوالي سنتين، إلى جانب مراكز البحث الأخرى خارج الجامعة، للعب دورها كحاضنات أعمال للصناعات الناشئة. سواء فيما يتعلق بجانب البحث والتطوير أو بجانب التشريع والتسيير.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن ندرك أن حاضنات الأعمال ليست مؤسسات ذات طابع اجتماعي. فهي تتصرف وفق المعايير الاقتصادية، سواء من حيث اختيار المؤسسات الصغيرة المرشحة للاحتضان، أو من حيث دراسة تكاليف الدعم المقدم ومردوديته من مختلف الخدمات. ونشير في هذا الصدد أن بعض حاضنات القطاع الخاص، في البلدان المصنعة، نجحت في الوصول إلى تحقيق أرباح مالية ملحوظة¹⁹.

ومع ذلك فإن عدم تقديم خدمات بتكاليف ميسرة من طرف الحاضنات يفقدها معناها أيضا. ولذلك فإن هذه الحاضنات نفسها تحتاج إلى مساندة ودعم الدولة بمختلف الصور كالتفضيل الضريبي أو الإعفاء من بعض الضرائب. بل وإن نجاح مثل هذه المؤسسات يتطلب مساهمة الدولة مباشرة في إنشائها، سواء كملكية خاصة بها أو كشريك فيها. فضلا عما يتعين أن توفره الدولة من بيئة استثمارية ملائمة، كالبنية التحتية والمنظومة

التشريعية وغيرهما من المقومات المساعدة على تشجيع الاستثمار، وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع المبادرات الخلاقة.

8- شروط نجاح نظام حاضنات الأعمال

ثمة شروط يجب توفرها من أجل تحقيق النجاح في مشاريع حاضنات الأعمال، أهمها²⁰:

- العمل الجاد على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛

- إن المدير العام هو العنصر الأهم في نجاح الحاضنة في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة. ولهذا لا بد من الدقة والحذر في اختيار المدير العام، ولا بد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛

- تطوير صيغ وآليات للإقراض بدون فوائد، وتوفير رؤوس أموال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة، والتكنولوجية منها بوجه خاص؛

- إعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة والإمكانات ولكن تنقصهم روح المغامرة وحب المبادرة في العمل؛

- تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، مثل المساعدة في تيسير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها، توفير مداخل إلى الإقراض الحسن، توفير معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية، الخ؛

- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية، ومراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختارة، وإمكانات توسعها المستقبلية، بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية والقدرة على التصدير ومراعاة الظروف البيئية.

9- الدعم الدولي لنظم حاضنات الأعمال

ومن الجدير الإشارة إلى أن مشاريع إنشاء حاضنات الأعمال تحظى بدعم عدد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص مؤسسة فريدريك ايبرت الألمانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ولذلك فلا بد من الاستفادة من شتى أشكال الدعم الممنوحة، سواء المتعلقة منها بالدعم المادي أو المتعلقة منها بتقديم الخبرة والمعرفة.

- وفي هذا الإطار نذكر، على سبيل المثال، بعض الخدمات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لمشاريع حاضنات الأعمال²¹:
- تنظيم ملتقيات علمية لإبراز دور القطاعين العام والخاص في إقامة أنظمة حاضنات الأعمال؛
 - تنظيم أبحاث خاصة بأنظمة حاضنات الأعمال في الاقتصاديات المتطورة و/أو الناشئة؛
 - المساعدة في إقامة أرضية لتحليل نقاط القوة والضعف لمختلف الوضعيات المقترحة وتحديد أهداف حاضنات الأعمال ومختلف أوجه الدعم، وكذا الأسواق المستهدفة؛
 - المساعدة في صياغة خطة الأعمال من ناحية التصميم، التشغيل، المالية، الأصول المادية، الخدمات، النواحي التشريعية والإدارية؛
 - تقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بإدارة أنظمة حاضنات الأعمال وما تستتبعه من خدمات؛
 - تقديم المساعدة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات في أنشطة حاضنات الأعمال؛
 - المساعدة في تحقيق الترابط الدولي فيما يتعلق بتبادل الخبرات والتعاون في مجال البحث وتطوير المنتجات بين أنظمة حاضنات الأعمال في البلدان الصناعية ونظيرتها في البلدان النامية.
- وفي هذا الصدد نذكر أيضا ببرنامج الاتحاد الأوروبي الموجه إلى المنطقة المتوسطية، والمنبثق عن مؤتمر برشلونة في 1995. وقد أشرنا فيما سبق من هذا البحث للمبلغ المخصص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خاتمة

إن التحولات الاقتصادية الدولية التي فرضت على البلدان النامية استراتيجيات جديدة في التنمية قائمة على آليات اقتصاد السوق، من خلال فتح المبادرة للقطاع الخاص وخصوصة القطاع العام، والمتجسدة أساسا في مختلف الضغوط الدولية قصد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يستوجب على السلطات العمومية في الجزائر الإسراع بتنفيذ برنامج تدابير المرافقة للمؤسسات الناشئة وتأهيل المؤسسات المتواجدة، إلى جانب تحسين المحيط العام للاستثمار.

ومن ناحية أخرى ينبغي أن ندرك أن تشييد اقتصاد قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية. والقوة الاقتصادية إنما تقاس بالمقاييس الدولية. أما اقتصاد الريع فلن يستمر طويلا. ولبوغ هذا الهدف يتعين إقامة شبكات دعم للصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلمس كافة الجوانب المرتبطة بنموها واستمرارها، دون إغفال لعنصر الربحية، وهو المحرك لها.

وفي هذا الصدد يتوجب إعادة النظر في العلاقة جامعة-مؤسسات الحالية، وتفعيل مخابر ومراكز البحث في الجامعات وخارجها، وذلك من خلال تفعيل النصوص المنظمة لهذه العلاقة وتحسيس المؤسسات بأهمية البحث والتطوير واعتماد الإدارة العلمية كضرورات تفرضها المرحلة الراهنة والمقبلة.

الهوامش

¹ المادتان 4 و 5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

²Y. Aharoni, " how Small firms can achieve competitive advantage in an interdependent world ", in : Small firms in global competition, a Research Book from the International Business Education and Research Program University of Southern California, Oxford university press, 1994, p9

³ عن تدخل وزير الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري أمام أعضاء البرلمان في عرضه لقانون ترقية م. ص. م.

⁴L'industrie Algérienne : réalités et perspectives, Ministère de l'industrie et de la restructuration, 2000, p 1

⁵ أخذت هذه الإحصائيات عن الصحيفة الأسبوعية: LIBERTE économie, n 110 du 7 au 13/2/2001

⁶ هذه المعطيات مستقاة من تدخل وزير الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في افتتاحه للملتقى الوطني

حول الجمعيات المهنية في مجال الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – جوان 2001

⁷ عن: "التقرير الاستراتيجي العربي: تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، موقع ويب للأهرام.

⁸ عن مقال: عبد الجليل زيد مرهون، "البحث العلمي في البلاد العربية.. دعوة إلى مواكبة العصر"، بتاريخ 2/8/2002 في موقع الرياض الاقتصادي

⁹ المرجع السابق

¹⁰ لمزيد من الاطلاع على هذا المركز راجع موقعه: www.innovationcentre.ca

¹¹Arrêté du 1/3/1999 du ministère de l'éducation nationale, de la recherche et de la technologie.

¹² عن حوار مع: ابراهيم بدران (نائب رئيس جامعة فيلادلفيا-الأردن) أجري في 4/1/2001 حول "حالة الأمة: تكنولوجيا 2000"، منشور في موقع إسلام أون لاين.

¹³B. Saporta, "stratégies des petites et moyennes entreprises", in: Encyclopédie de gestion, T 3, sous la direction de Y. Simon, P. Joffre, Economica, 2^oéd., 1997, p 3107

¹⁴J. Lachmann, financer l'innovation des PME, éd. Economica, Paris, 1996, p 8

¹⁵M. Duménil, C. Lhotte, La création d'entreprise, éd. Liaisons, 1999, Paris, p 222

¹⁶ اعتمد القانون رقم 1-18 لـ 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اصطلاح المشاتل، عوضا عن الحاضنات أو المحاضن، وهو ما تضمنته المادة 12 منه. مع الإشارة إلى أن عملية احتضان المؤسسات هي التي تحضر المؤسسة حتى تنضم إلى مشتلة ما. كما أن الحاضنة تهتم أساسا بمؤسسات التقنية والتجديد.

¹⁷ يندرج تنصيب هذين المركزين الجهويين في إطار البرنامج الأورومتوسطي MEDA الذي يهدف إلى منح المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين فرصة تطوير مؤسساتهم وضمان تأهيلها.

¹⁸ باولو عطا الله، "البرنامج التصنيعي: حاضنات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، ورقة مقدمة للمؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في بيروت خلال الفترة 18-20 أكتوبر 1997، ص605 (من الكتاب الجامع لأشغال المؤتمر).

¹⁹ حسن الشريف، "وسائل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة مقدمة للمؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المشار إليه سابقا، ص533.

²⁰ نفسه، ص 532-533.